

رسائل إلى المحرر

بين سلسلة الانهيار وسلسلة الإنتاج

خمس سنوات مضت والشعب يعاني من سلسلة مقبّدة قُتبت معها غالبية اللبنانيين، وأرهقتهم جراء عدم اكتراث السياسيين واستخفافهم بوجع الشعب الفقير والمستضعف الذي يحاول أن يتناسى الملفات العالقة التي لا تعد ولا تحصى، وأبرزها الكهرباء والمياه وغلاء المعيشة وجشع النجار وأزمة النفايات الموقوتة، إضافة إلى فقدان الأمن والأمان نتيجة عصابات الخطف والسلب والنهب والقتل...

قائمة الملفات تطول... حتى أصبح هم هذا الشعب ينحصر في سلسلة رتب ورواتب لن تسمن ولن تغني من جوع، وأول غيثها زيادة ضرائب لا مبرر لها لمكافحة شعب على فقره فضلاً عن أن فوارق هذه السلسلة تفتقد إلى معايير العدل بين فئات المستفيدين منها.

وبات انحدار السفينة يتجه أكثر سرعة نحو الهاوية، والجدير بالذكر أن وقف الهدر والفساد في قطاع أو قطاعين فقط كاف لتغطية أكبر سلسلة.

إن هذا الشعب المستضعف ليس بحاجة إلى سلاسل انهيار ستخنيق الطبقات الفقيرة أكثر فأكثر، بل أصبح بحاجة ملحة إلى سلسلة إنتاج تقتضي:

- حصر السلسلة بزيادة الحد الأدنى للاجور وإعفاء ذوي الدخل المحدود من الضرائب ووضع حد للتهرب الضريبي لرجال الأعمال وأصحاب الشركات والعقارات وفناني الزمن الرديء.

- تخفيض رواتب ومخصصات الرؤساء والوزراء والنواب الحاليين والسابقين وإلغاء رواتب ومخصصات زملائهم الذين مضت على ولايتهم دورتان متتاليتان.

- تخفيض رواتب القضاة وأساتذة الجامعات.

- إنصاف الاساتذة المتعاقدين والأجراء المياومين والعاملين.

- الالتفات إلى معاناة الفلاحين والمزارعين إضافة إلى تعويضهم عن خسائر الطبيعة فضلاً عن تصريف منتوجاتهم الزراعية وحمايتهم من صادرات الخارج.

- تفعيل عمل حماية المستهلك لا سيما لجهة تخفيض الأسعار الخيالية ومراقبتها ووضع حد لجشع التجار...

- دراسة كيفية الحد من البطالة وتوفير فرص عمل ودعم طاقات الشباب المتفوق والمنتج مادياً ومعنوياً

وأخيراً، بين سلسلة الانهيار وسلسلة الإصلاح والإنتاج، سياسة هدر وفساد...

عباس حيوك - عين الشعب

من المحرر

تستقبل «الخبار» رسائل القراء على العنوان الإلكتروني الآتي: letters@al-akhbar.com على أن تنطلق الرسالة من أحد المواضيع المنشورة في «الخبار»، ولا يتجاوز نصها 150 كلمة.

تقرير

عون . عبدالله . باسيك أسقطوا التحفظ عن التضامن مع لبنان

لبنان بقي ثابتاً على موقفه، في حين ان الطرف الآخر تراجع خطوة إلى الوراء (دالاتي ونمرا)

الرئيس اللبناني قمة عربية. فلنذنه المسألة، من دون تآزيم الخلافات العربية وبإسقاط التحفظ حول بند «التضامن»، بحسب مصادر لبنانية رسمية. مبادرة الملك الأردني تكاملت مع جهود الرئاسة الأولى وعمل وزير الخارجية جبران باسيل مع وزراء الخارجية العرب لحثهم على إسقاط التحفظ.

عنصر ثالث صب لمصلحة الجهود اللبنانية والأردنية، هو بروز توجه جديد للسعودية وحلفائها، تجسد باللقاء بين عون والملك سلمان بن عبد العزيز على هامش القمة، وبمرافقة الرئيس سعد الحريري الملك السعودي، في طائرتهم الخاصة، إلى المملكة. قد لا يبني الكثير على الخطوتين، إلا أنهما تعتبران ثغرة في الجدار.

التأكيد على رواية المصادر اللبنانية يأتي من أوراق المقررات الخاصة بالتدخلات الإيرانية في شؤون الدول العربية. فأكد لبنان تحفظه على البندين 6 و 7 (يتعلقان باستنكار الدول العربية للتدخلات الإيرانية في شؤون البحرين) «من خلال مساندة الإرهاب وتأسيس جماعات إرهابية مدربة من الحرس الثوري الإيراني وحزب الله الإرهابي». علل لبنان قراره بأن وصف حزب الله بالإرهابي «خارج عن تصنيف الأمم المتحدة، وغير متوافق مع المعاهدة العربية لمكافحة الإرهاب، وخاصة من حيث التمييز بين المقاومة والإرهاب، وكون حزب الله يمثل مكوناً أساسياً في لبنان وشريحة واسعة من اللبنانيين ولديه كتلة نيابية ووزارية. نوافق على باقي البنود في القرار بالرغم من ملامسة بعضها لقرار الناي بالنفس، وطالبنا بحذف حزب الله الإرهابي لكي تتم الموافقة على كل بنود القرار من دون تحفظ». هذه الأوراق تثبت أنه لا يوجد مقايضة. وأن لبنان بقي ثابتاً على موقفه، متحفظاً على ما يتعارض مع سياسته الداخلية، في حين أن الطرف الآخر تراجع خطوة إلى الوراء.

فرض رؤيته التي وافقت عليها الدول العربية، بتأكيد حقه في المقاومة. هذه الخطوة كانت مستغربة بالنسبة إلى مصادر دبلوماسية متابعة لأعمال القمة العربية، ولا سيما أنه لم يُسجل تراجع في الموقف الخليجي في ما خص حزب الله وإيران. فتقدّم الحديث عن حصول مقايضة بين لبنان ودول الخليج تنص على قبول الأخيرة بإدراج بند التضامن مع لبنان، مقابل تعهده بعدم التحفظ عن المقررات الخاصة بإيران.

بيد أن ما حصل فعلاً هو نجاح جهود الرئاسة اللبنانية ووزارة الخارجية من جهة، ومبادرة الملك الأردني عبدالله الثاني من جهة أخرى. يرأس الأردن القمة طيلة 12 شهراً، وهو يريد خلال هذه المدة أن يتواصل مع المجتمعين الإقليمي والدولي من موقع القوي والوسيط بين الدول العربية. لذلك، لا حل أمام الملك الهاشمي سوى القيام بوساطات، تقضي أقله بتسكين الصراعات العربية، إن لم تتمكن من حلها نهائياً. نجحت وساطته بين السعودية ومصر، وبين السعودية والعراق. تعثرت مساعيه بين مصر وقطر. إلا أن الدول الخليجية استجابت له حين توجه إليها قائلاً: «إنها المرة الأولى، منذ فترة، التي يُشارك فيها لبنان بهذا الوفد. وهي المرة الأولى التي يحضر فيها

طالب لبنان بحذف «حزب الله الإرهابي» ليوافق على كل بنود القرار المتعلق بإيران

حكي الكثير عن

مقايضة لبنانية - خليجية.

أدت إلى تراجع السعودية

عن تحفظها على بند

التضامن مع لبنان، مقابل

«التصديق» على القرار

الخاص بإيران من دون

تحفظ لبناني. الكلام تنفيه

مصادر رسمية لبنانية.

معتبرة أنّ ما حصل هو

نتيجة التحالف الثلاثي بين

الرئاسة اللبنانية والملكية

الأردنية ووزارة الخارجية

اللبنانية

ليا القرني

لم يكد رئيس الجمهورية ميشال عون، في شباط الماضي، يعترف بحاجة لبنان إلى وجود حزب الله لمواجهة التهديدات التي تحدد بلبنان، حتى أعلنت السعودية «انتفاضتها». كلام الرئيس الذي من المفترض أن يشغل جبهات العدو الإسرائيلي، أثار انزعاج «الأشقاء» العرب. شكل تصريح عون حجة للسعودية لتعيد علاقتها مع لبنان إلى المربع الرمادي. ففي بداية آذار الحالي، وخلال اجتماع مجلس جامعة الدول العربية على مستوى المندوبين، تحفظ المندوب السعودي لدى الجامعة العربية عن بند التضامن مع الجمهورية اللبنانية بالكامل. وأيد السعودية كل من الإمارات والبحرين. ولكن، لم يرض أكثر من ثلاثين يوماً، حتى سقط بند التحفظ على التضامن مع لبنان في المقررات التي صدرت أول من أمس عن اجتماع القمة العربية. لبنان لم يكتف بهذا القدر، بل تمكن من

تقرير

التحقيق مع «انتحاري سوليدير»: تفجير سيارة مف

رضوان مرتضى

لم يكن مصطفى الصفدي (الملقب بـ «ترجمان الملك») ومحمود عبدالرحيم («الشيخ أبو يوسف») موقوفين عاديين في المديرية العامة للأمن العام. ليس لأن الأول أقر بنيته تنفيذ عملية انتحارية ضد شخصيات سياسية كان يقوم برصدها، وعن مخطط للقيام بأعمال خطف إذا سنحت الفرصة. وإنما لكون التحقيقات مع الموقوفين كشفت عن استراتيجية تنظيم «الدولة الإسلامية» المبنية على محاولة اختراق الداخل اللبناني بشتى السبل، ولو وفق آلية عمل طويلة الأمد، لتنفيذ عمليات أمنية.

وكان لافتاً في إفادة الصفدي الذي يعمل موظفاً في شركة «سوليدير» بصفة «مراقب الكاميرات والمولدات الكهربائية»، إشارته إلى أنه كان موجوداً في مكان عمله في وسط بيروت في 27 كانون الأول 2013، وقت اغتيال الوزير محمد شطح، وأنه علم بالأمر فور حصوله. التحقيقات لم تفص إلى كشف أي ارتباط بين الموقوف والاعتقال، لكنها طرحت أسئلة حيال إمكانية توجيه أصابع الاتهام إلى «الدولة» في هذه العملية. وفي معلومات حصلت عليها «الخبار»، أفاد الصفدي أنه بدأ العمل في «سوليدير» مطلع عام 2013، وأن تنظيم «الدولة» كلفه

مراقبة الكاميرات في وسط بيروت. وكشف أن شقيقه غادر في الفترة نفسها إلى تركيا، ومنها إلى سوريا حيث التحق بـ «الكتيبة الخضراء» ثم انضم إلى تنظيم «الدولة». وأوضح أن شقيقه حمزة حاول إقناعه بالالتحاق به في «أرض دولة الخلافة الإسلامية» وإعداد إياه بـ «تأمين منزل وزوجة صالحة وأمور». ثم زوّده برقم هاتف فلسطيني عبدالرحيم الذي يعمل مهندس كهرباء في إحدى الشركات وكلفه التواصل معه. وبناء على توصية الأخير، توجه الصفدي إلى مخيم عين الحلوة للقاء وسطاء لتسهيل انتقاله إلى الداخل السوري، إلا أنه قرّر البقاء في لبنان.